الثورة
الاثنين 8 ربيع الثاني 1434هـ 18 فبراير 2013م العدد (17623)

بعد عام ونصف على توقف الحرب بدأت تدب الحياة ببطء وهدوء حذر بمحافظة أبين بعد دحر عناصر تنظيم القاعدة وسيطرة القوات العسكرية والأمنية واللجان الشعبية على مناطق محافظة أبين بعد حرب قسرية أدت إلى نزوح آلاف من الأسر إلى محافظة عدن والمحافظات المجاورة بسبب تدمير المساكن وإحراق المزارع بالمنطقة.

عودة المواطنين اليوم هي عودة فرحة بعد سماعهم عن سكوت صوت الرصاص والقنابل القاتلة, يعد نزوحهم لظروف العيش القاسية ولمدة طويلة فرضتها حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل خارج منازلهم ليعيشوا بحالة متردية وشتات وزحمة بمدارس عدن.

ولمعرفة حالة الاستقرار الأمني وعودة النازحين والإجراءات المتخذة لعملية لإعادة الحياة الطبيعية للمدينة وما تقدمه المنظمات الدولية والإنسانية والحكومية للعائدين؟ وماهي أهم المعوقات التي مازالت عالقة أمامهم في كافة الجوانب الخدمية والإنسانية؟

«الثورة» زارت مدينة زنجبار والتقت عددا من المواطنين الذين تضررت منازلهم وممتلكاتهم مع الاستطلاع وضع حال المدينة وأحوال المواطنين

استطلاع/ نبيل الجنيد

زنجبار.. عودة الحياة ببطء وهدوء حذر... وأسر عالقة بلا مساكن آمنة

يقول الأخ / دوعن منصور دوعن نائب رئيس مجلس أهل أبين التاريخ.

حرب أدت إلى نزوح ما يقارب الـ٤٧أسرة، بعد أن دمرت منازلهم ومزارعهم وهو الأمر الذي نستطيع من خلاله القول أن (٧)كيلو مترات مربعة لمناطق زنجبار أرض محروقة ومنكوبة ١٠٠٪.

وأثناء النزوح الجماعي للأسر عقلاء مساعدة أبين أجمعوا على ضرورة تشكيل مجلس «أهل أبين التاريخ»ليتم من خلاله النازحين والقيام بالواجب نحو الأسر التي أنهكت بعد أن ثبت أن الجهات الحكومية وخصوصا مدراء المديريات والمكاتب لم تكن بمستوى المسئولية لولا تدخل بعض المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية التي قدمت بعض المساعدات الغذائية.

وهو ما دفع المجلس إقامة شراكة مع المنظمات المجتمعية بمحافظة عدن لسرعة معالجة المشاكل وإلى اليوم مازال المجلس يبذل جهوداً كبيرة مع قيادة السلطة المحلية.

إعادة بناء ما خلفته الحرب مع القاعدة وأنصار الشريعة وإعادة تأهيل وبناء الإنسان الذي تأثر بسبب كل ما دمر من ممتلكات عامه وخاصة كون الأهالي ما زالوا يعيشون حالة هلع و بيوت مدمرة لا تفي بإيوائهم، وتخوفهم الشديد من التلوث البيئي والصيف القادم .

وأضاف: نأمل تنفيذ وعد الأخ رئيس مجلس الوزراء بإعفاء المواطنين في المدينة من مديونية الماء الكهرباء لمدة عام ٢٠١٢م، وهذا أقل ما يمكن تقديمه لتعويض الإنسان نفسيا لأن هذا القرار لم يترجم على الواقع من قبل إدارة الكهرباء والتي تقدمت بفواتير المطالبة لتسديد الفواتير والتي تصل المواطنين متناسية القرار الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء..

الأخ نشوان علوي حسن القديري يقول: تفاءلنا بعد أن تم تطهير أبين من جماعات الإرهاب وهذا لا ننكره كونه عملاً وطنياً ما يؤسفنا بعد النزوح أن عملية العودة الإجبارية من غلاء المعيشة وضيق أسرنا لكن جلوسنا على ركام منازلنا يزعجنا كثير ونحن نسمع، وما نطلبه اليوم إعادة الحياة بالمدينة وتقديم مساعدات تمكن المواطن من مواكبة الحياة لأنه كل ما ظل ينظر إلى بقايا أطلال لمساكن يزاد ألما أكثر مما كان عليه.

بشير السيد سعيد هو الآخر طالب حكومة الوفاق الوطني وقيادة السلطة المحلية بالمحافظة بإعادة الحركة الإدارية للمكاتب والإدارة الحكومية ليكون عملها عن قرب للمواطن بدلا من السفر إلى عدن، مؤكدا أن العمل لن يتحقق إلا بتغير المدراء السابقين الذين عفا عليهم الزمن وتجاوزت مدة تعيينهم ٢٠عاما. واستبدالهم بدماء جديدة من القيادات الشابة، لأن بعض المدراء السابقين ثبت أنهم خرجوا من زنجبار قبل المواطنين وقبل سيطرة القاعدة

وقال السيد نتمنى أيضا من المفوضية السامية للغذاء العالمي توسيع فتح مركز في زنجبار والكود وشقرة وهذا سوف يخفف من معاناة المواطن.

أما الأخ فضل أحمد ثابت فيقول: إن الوضع الصحي ينذر بكارثة بيئية وعاد المواطنون في بداية المشوار حيث وصلت عدد الحالات المصابة بالملاريا والتيفود إلى أكثر من((٢٥٠٠) حالة بحارة السواحل وهذا ما توضحه التقارير الصحية الصادرة من المختبرات المحلية بزنجبار.

محمد إبراهيم عمر الشيخ – معيد بكلية التربية زنجبار– يتحدث عن التعليم الجامعي، منتقدا قرار قيادة السلطة المحلية ورئاسة جامعة عدن نقل العملية التعليمية إلى عدن على أساس وضع استثنائي وهو ما نتج عنه عدم وجود تعليم فعلي لعدم استفادة الطلاب من المختبرات وخصوصا الأقسام العلمية.

وقال إن ما نطلبه من حكومة الوفاق الوطني ورئاسة جامعة عدن إن كانوا يريدون النهوض بالوضع الثقافي والعلمي بالمحافظة عليهم أن يوجدوا حلا مناسبا لكلية التربية وإعادة البناء.

تخفيف معاناة الشباب

الكابتن عارف ناصر الحيف عضو جمعية شباب سواحل بزنجبار يقول: إن عودة المواطن كانت عوده غير مدروسة دون الرجوع والنظر إلى مسألة التأمين الصحي والغذائي حتى وإن سكتت صوت الرصاص، بل جاءت مجرد عودة بعد فرحة متسرعة وهذا ناتج عن تدهور الحالة الإنسانية طوال الفترة وخصوصا مع اشتداد حرارة الصيف بمحافظة عدن.

موضحا أن مياه الشرب كانت في البداية تأتي محملة برمال سوداء وألون متغيرة وهذا قد يكون ناتجاً عن الأسلحة المستخدمة، وأضاف: الحياة شبه مشلولة بسبب الخوف المخيم على المواطن رغم ما تبذله اللجان الشعبية من جهد تستحق منا كل الشكر والتقدير ولكن ما يكون في الحسبان أن من مهامه حفظ الأمن لا غير حتى تتمكن السلطة من إعادة ترتيب دور الأجهزة الأمنية والعسكرية والمدنية والتي من مهامها تسيير كل الأمور المتعلقة بحياة المواطن عكس ما هو قائم الآن، وهذا يجب أن تسرع به الدولة قبل كل شيء حتى تضمن استقرار العملية الأمنية وإعادة الحياة، وأن من أهم ما يقدم للشباب تأهيل الأندية الرياضية والثقافية التي قد تخفف من معاناة الشباب بدلاً من أن يقضوا أوقاتهم متفرجين والدخول بأمور إنسانية واجتماعية وتولد عندهم نوع من الإحباط والحسرة كون الملعب الرياضي أو الثقافي له دور فاعل في صناعة شخصية الشباب علما أن شباب أبين لم توجد لديهم أعمال خاصة تدر لهم بالدخل إن لم تكن هناك أندية ثقافية ورياضية، مختتما حديثه أنه من المخجل جدا أن تتعرض المنشآت الحكومية العملاقة إلى نهب وإتلاف بيد بعض من المرتزقة بعد

أن حولوا ملعب الوحدة الذي شيد بمناسبة خليجي ٢٠الى خراب جراء نهب الأسلاك الكهربائية والأدوات الحديدية وقت الحرب وبيعها بسوق الخردة، بالإضافة إلى تدمير ملعب ساحة الشهداء بالكامل وإلى هذي اللحظة ما زال يتعرض لنهب منظم حتى الحجارة تنهب، والغريب كيف يحلو لهم أن ينهبوا مكتبة ثقافية وعلمية بكلية التربية وهذا عمل يتنافى مع مبادئ وثقافة وأخلاقيات أبناء أبين.

أوضاع التكافل الإنساني

وبعد الانتهاء من النزول وعملية اللقاءات والاستماع لهموم المواطن بمحافظة أبين المطالبين بضرورة الإسراع في بسط نفوذ الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار وكذا البدء بالتعويض وإعادة البناء لما دمرته الحرب مع عناصر القاعدة كنا قد توجهنا إلى الجهات المسئولة والمنظمات المعنية بتقديم المساعدات للنازحين إلى محافظة أبين فمن بين تلك المنظمات الدولية والإنسانية جمعية التكافل الاجتماعي إحدى الجمعيات المساهمة والشريكة مع المنظمات الدولية المتخصصة بتقديم الدعم للنازحين واللاجئين جراء الحروب حيث التقينا الأخ/ ناصر سالم باجنوب الحميري مدير عام جمعية التكافل الإنساني،والذي قال إن جمعية التكافل الإنسان يجمعية شريكة لعدة منظمات دولية سواء للعمل في مجال اللاجئين أو النازحين وذلك في جانب تقديم العمل الإنساني،

وأضافت أن من المهام المترتب عليها في توزيع المواد غير الغذائية للنازحين والعائدين إلى محافظة أبين كانت قد الجمعية بدأت بالعمل بمحافظة أبين من اول يوم بعد دحر العناصر الإرهابية ودخول الجيش وسيطرة اللجان الشعبية بالمحافظة ، كانت هي أول منظمة فتحت مكتب في زنجبار ومازالت إلى يومنا هذا تقدم المساعدات للعائدين.

موضحا ان الجمعية قد تسلمت قاعدة بيانات من الوحدة التنفيذية لإدارة النازحين والمعتمدة لدى كل المنظمات وتحتوي تلك الاستمارة على حوالي(٤٣) ألفاً و(٥٠٠٠) أسرة وما يقارب (٢١٠)آلاف نازح إلى محافظة عدن وباقي المناطق والمحافظات المجاورة.

وهو الأمر الذي تطلب وضع آلية لعملية إيصال المواد وذلك من خلال فتح ٣مراكز في كلا من زنجبار، الكود، جعار.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٢/١٢م تم في مدينة الودر توزيع مواد غير غذائية والتي تساعد المواطن على الإيواء السريع من أدوات منزلية ومنظفات وطرابيل وفرش حيث تم استهداف أكثر من (١٠)آلاف شخص وحوالي (٢٥٠) أسرة وبهذا يكون الإجمالي للتوزيع حوالي (٣٥) ألف أسرة بمعدل (١٧٧)ألف عائد من النازحين بكل مناطق أبين.

ويبقى لدينا أن هناك حوالي (٢٠)ألف أسرة نازحة لم تعد من محافظة عدن وموجودين في(٨) مدارس وهم إما أن منازلهم دمرت نهائيا أو أن لديهم طلاباً يدرسون في كليات م/ عدن ولا يريدون ان يضيعوا على أولادهم أعمال سنة دراسية كاملة، لأن كلية التربية زنجبار معطلة بالكامل.

كما قامت جمعية التكافل بتقديم المساعدات والتي من شأنها تقديم حالة من الحماية الامنية وبصورة مستعجلة لتأمين النازحين وهذا كان من خلال تأثيث(٩)مراكز شرطة ومحاكم ونيابات في زنجبار وجعار وهدف مساعدة مراكز الشرطة والمحاكم من لممارسة عملها اليومي وتقديم خدماتها للعائدين وتشجيع الامن والاستقرار بالمحافظة.

وكنا في إدارة الجمعية وخلال عامين (٢٠١٢ـ ٢٠١٣م) قد قمنا برصد مبلغ وقدره(٤٣٠) مليون ريال يمني تم من خلالها تنفيذ (١٧)مشروعا خدمياً وتتمثل بالآتي حفر بئرين لمياه الشرب بالكود ومنطقة الرملية بجعار وترميم معهد المعاقين بزنجبار وحاليا سوف نبدأ خلال هذا الاسبوع بعملية ترميم في كلية التربية واعادة تأهيلها في أسرع وقت ممكن، بالإضافة تزويد مستشفى شقره بمولد كهربائي بطاقة (١٥٠) كيلو وات وتزويد مستشفى موديه بمعدات طبية.

وكذا تم الاعلان عن مناقصة لمشاريع الجوانب الخدمية بقطاع الصحة، والتربية والتعليم، لعدد من الوحدات الصحية والمرافق التعليمية وروضات الاطفال، وما زال الدعم مستمراً من أجل ضمان الاستقرار للنازحين وشعورهم بالسلم الاجتماعي بعد استكمال اعادة البنية التحتية للمحافظة.

من جانبه رئيس لجنة الحصر بمحافظة أبين الدكتور الخضر عطروش كان قد اشار إلى ان الحرب مع القاعدة خلفت أضرارا جسيمة لحقت بالقطاع الزراعي والحيواني بمحافظة أبين أضرار هي بحاجة إلى دراسة استراتيجية كاملة لإعادة النشاط الاقتصادي للمحافظة باعتبارها من أكبر المحافظات التي يعتمد أهلها على القطاع الزراعي، مؤكد على أهمية استكمال الحصر وإنصاف كل المزارعين وإعادة الوجه المشرق لدلتا أبين وهي والتي تعرضت لعملية تدمير واسع، مبينا أن إجمالي المزارعين اللذين المتضررين جراء تلك الاعمال الارهابية ثلاثة آلاف و(١٢٠) مزارع في دلتا أبين من مزارع الموز، والمانجو والحمضيات والنخيل، والحبوب، والقطن، ومزارع العلب.

المهندس ناصر اليافعي المدير التنفيذي لصندوق أعمار أبين هو الآخر يضيف ان عملية لحصر بدأت في اغسطس من العام الماضي واستمرت من (٣ـ٤) اشهر ولم تستكمل لأسباب كثيرة اهمها عدم تواجد المواطنين في مساكنهم وعدم الاستقرار للوضع الامني، وكذلك مازالت الفرق الفنية لنزع الالغام في مهامها وهو الامر الذي لم يمكن الاهالي من الدخول، وتوقف الحصر الاول ما بنسبة (٣٠ـ ٣٥٪)من حجم الاضرار الموجودة، ومن اسباب التوقف الاسباب المالية، ولم ينشأ الصندوق إلا بعد اجتماع مجل الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٥م والذي اكد على تكليف قيادة السلطة المحلية ووزارة الاشغال باستكمال عملية الحصر ونتيجة للمشكلة المالية تأجلت مرحلة الثانية إلى ٢٠١٣/١/١م، وحينها تم توزيع استمارات طلب حصر أضرار وهي المرحلة الضرورية وقانونية لأنها تعطي المواطن الحق ان يبلغ عن الأضرار التي لحقت به، إلا أن البعض من المواطنين اعتبر الاستمارات يجب أن تتعمم على كل منزل ولكن هي حصرية للمتضررين الأساسين.

وأضاف: من أجل طمأنة المواطن وإشعاره أن العمل مازال مستمراً تم تكليف مهندس ليقطع مسافات بالكيلو هات لنزول والتأكد من المسح والحصر وهو ما نستطيع من خلاله أن نقول قد وصلنا إلى مرحلة ما نسبتها الـ(٩٠٪) وتبقى لدينا بعض المساكن لدعم الأهالي رغم عمل الإعلانات، وفي ما يخص تحديد سقف التعويض نؤكد أنها سوف تكون من اختصاص مجلس إدارة صندوق الإعمار وهذا يأتي بعد استكمال رفع التصورات المقدمة وعلى أسس معينة لأن المبالغ المقدمة من الدول المانحة يجب إن تكون بطريقة سليمة دون أي إخلال كونها لديها أجهزة رقابية حول عملية الإنفاق، بالإضافة إلى أن الدولة مساهمة بـ(٢٠ـ٣٠ ٪) من التمويل المحلي.